السياسة المائية التركية
وأثرها على الأمن الغذائي في العراق

م. د سلام سالم عبد

الملخص :

كانت وما تزال مشكلة المياه من المشكلات التي كثيرا ما يحتدم حولها النقاش ، بل يعد الأمن المائي واحدا من أهم ثغرات الأمن القومي فكل المؤشرات تؤكد إن المياه ستكون في السنوات القادمة سببا من أهم أسباب الصراع والنزاع بين الدول المتشاطئة فالمستقبل يحمل في طياته بوادر أزمات خطيرة تمس الشأن العراقي ، لاسيما المخاوف من التغيرات الكبيرة في الأوضاع الدولية وطرح أفكار ورؤى جديدة كالنظام الدولي الجديد والشرق الأوسط الكبير أو الجديد والعولمة والحرب الاستباقية على الإرهاب ، ومع كل هذه المتغيرات الدولية نجد أن الكثير من الدول قد أعادت وبشكل واضح صياغة رسم سياساتها المائية وبما يضمن لها حصصها المائية والاستفادة القصوى والكلية مما يتوفر لديها من موارد مائية ، وعملت أيضا على وضع سياسة مائية تنسجم مع توجهاتها المستقبلية في تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية ، حتى وان كانت تلك السياسة تتقاطع ومصالح الدول الأخرى التي تشترك معها في الموارد المائية كتركيا والعراق ، فالعراق هو دولة المصب بالنسبة لنهري دجلة والفرات ، وهو ما يضعه في موقف حرج كونه يتأثر سلبا بإجراءات الدول الواقعة في أعلى مجرى نهري دجلة والفرات وبشكل خاص دولة المنبع تركيا ، ومن تلك الإجراءات ما انشاته تركيا وما تخطط لإنشائه من سدود وما يرتبط بها من مشاريع أروائية وزراعية وصناعية وإعادة توطين سكان شرق الأناضول ، في ضوء زيادة مساحة الأراضي المزروعة فيها .

(بحث مقبول للنشر في مجلة كلية الآداب جامعة الكوفة ، حسب كتاب المجلة المرقم٥٨١/ في/٢٠١٦/١/٢٦)